

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٠٣**

الجمعة، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي لونغمنه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	تركيا	السيد أباكان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد آرو
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانياالعظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

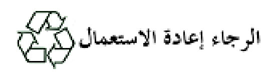
جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير التاسع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/472)

09-56204 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

توديع السير جون ساورز، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بلغني أن زميلنا الموقر السير جون ساورز، الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، يشارك في جلسات مجلس الأمن للمرة الأخيرة اليوم قبل أن يغادرنا لتولي مهام منصب جديد. وأريد أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب له، باسم أعضاء المجلس، عن تقديرنا له بوصفه زميلا وصديقا.

قدم السفير ساورز منذ توليه منصبه الحالي في صيف عام ٢٠٠٧ إسهاما قيما في عمل المجلس. وقد جعلته حنكته الدبلوماسية الكبيرة وأسلوبه الرزين وروح الزمالة التي يتحلى بها ممثلا في غاية الفعالية لبلده ويحظى بالاحترام. وسنتذكره لتدخلاته الذكية الكثيرة واستعداده لحشد المجلس للتوصل إلى توافق الآراء عند اشتداد الحاجة إلى ذلك، وأيضا لقيادته أجزاء شتى من بعثات المجلس إلى أفريقيا. وإنني وأعضاء المجلس، إذ نودع السير جون بكل حب، نرجو له تمام النجاح والإنجازات في مساعيه مستقبلا. ونحن واثقون بأنه لن يغفل عن متابعة أنشطة المجلس.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

التقرير التاسع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/472)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد إيليكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان دوس، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

تقرر ذلك.

أدعو السيد دوس إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير التاسع والعشرون للأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو وارد في الوثيقة S/2009/472.

في هذه الجلسة، يستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ألان دوس. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد دوس (تكلم بالفرنسية): يقدم تقرير الأمين العام (S/2009/472)المعروض على مجلس الأمن تقييما للحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنشطة بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بوجه عام، أحرزت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تقدما في عملياتها ضد الجماعات المسلحة الأجنبية، وبخاصة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التي أُخرجت من معظم المناطق المأهولة وتجد نفسها الآن مشتتة وضعيفة. وعملية إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية مستمرة. وشرع الأشخاص المشردون واللاجئون في العودة إلى ديارهم. ومع ذلك لا تزال هناك مخاطر وتهديدات خطيرة. ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن نتراخى بسبب ما تحقق حتى الآن.

لقد تشتت شمل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لكن لم يتم تحييدها بعد. والهجمات المسلحة مستمرة في كل من كيفو والمقاطعة الشرقية حيث تشن العناصر المتبقية من جيش الرب للمقاومة هجمات متفرقة. وأدت عودة الأشخاص المشردين واللاجئين بعد سنوات طويلة إلى توتر عرقي ونزاعات حول الأراضي. ويشكل العنف الجنسي المستمر تحديا هائلا. وأحيت عودة الأمن آمال السكان الذين يريدون الآن رؤية فوائد حقيقية للسلام.

(تكلم بالإنكليزية)

عندما تكلمت أمام المجلس قبل عام، كانت الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خطيرة على نحو متزايد. فقد واجهنا أزمة أمنية ذات أبعاد هائلة عقب استئناف الأعمال العدائية مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. وبعد مرور عام، هناك الآن فرصة حقيقية للنجاح في إنهاء الصراعات التي نُكب بها شرق الكونغو لفترة طويلة. وقد تحقق تقدم على عدد من الجبهات.

وأدت عمليات القوات المسلحة الكونغولية في كيفو والمقاطعة الشرقية إلى القضاء إلى حد كبير على القدرات الهجومية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة وهيمنتهما. ومنذ بداية العام، أعاد فريق بعثة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة التوطين أو الإعادة إلى الوطن ١١٢٦ من مقاتلي القوات الديمقراطية و ١٦٢٢ ممن يعولونهم إلى وطنهم. وهذا يزيد على ضعف معدل الإعادة إلى الوطن خلال نفس الفترة من العام الماضي. وعاد ١١٣٨٣ مدنيا روانديا آخرين، كانت القوات الديمقراطية تحتجز الكثيرين منهم رهائن، إلى رواندا بمساعدة البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وألقي القبض على شخصيتين رئيسيتين مطلوبتين لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لمشاركتهما في الإبادة الجماعية في رواندا ونقلا إلى أروشا. ولا أعتقد أن ذلك كان من الممكن أن يحدث لولا الضغط العسكري الذي نمارسه على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وعاد معظم الأشخاص المشردين داخليا الذين كان قد جرى تجميعهم في مخيمات على مشارف غوما نتيجة للصراع السابق مع المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب إلى ديارهم على الرغم من أنه لا يزال هناك عدد كبير للغاية من المشردين في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ينتظرون حدوث تحسينات أخرى في الحالة الأمنية قبل عودتهم إلى قراهم. والأمر المهم أنه جرى فصل أكثر من ٢ ٠٠٠ طفل عن الجماعات المسلحة والقوات المسلحة الكونغولية منذ بداية العام بمساعدة بعثة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

يقترب إدماج المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب وغيره من الجماعات المسلحة الكونغولية من نهايته. وقد أفرج مؤخرا عن أكثر من ١٢٠ سجينا سياسيا وعادوا

إلى الشرق بمساعدة بعثة الأمم المتحدة. وينتقل برنامج تحقيق الاستقرار الآن إلى مناطق تم تحريرها من سيطرة الجماعات المسلحة، الأمر الذي يمهد السبيل أمام عودة سلطة الدولة.

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، لا أريد أن يفهم أحد من كلامي أن الاضطرابات في شرق الكونغو قد طُويت صفحتها. فقد أدى الإدماج السريع لنحو ٢٠ ٠٠٠ من عناصر الجماعات المسلحة السابقة، وبعضهم لهم سجلات سيئة جدا في مجال حقوق الإنسان، في القوات المسلحة الكونغولية إلى تفاقم مشاكل عدم الانضباط القائمة. ومازال المدنيون في المناطق النائية يواجهون عمليات انتقامية من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وحدثت عمليات تشريد جديدة للسكان وانتهاكات لحقوق الإنسان. وما زالت هناك مستويات مرتفعة بصورة مخيفة من العنف ضد المرأة. ومازالت أعداد كبيرة من الأشخاص مشردين ويصعب الوصول إليهم، وبخاصة أثناء فترات القتال. وتنفيذ اتفاقات ٢٣ آذار/مارس مع الجماعات المسلحة يسير بوتيرة أبطأ من التي كنا نتمناها.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، نرى أن هناك العديد من المسائل التي يجب تناولها إذا أردنا الإبقاء على الزخم الذي أوجد له الاتفاقات المبرمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، واتفاقات ٢٣ آذار/مارس مع الجماعات المسلحة.

أولا، يجب تأمين المناطق التي قضت فيها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على تواجد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بغية كفالة استمرار حماية السكان وتمكين الأشخاص المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم.

ثانيا، ينبغي الانتهاء في أقرب وقت ممكن من العمليات الرئيسية ضد ما بقي من معاقل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مع مراعاة ضرورة حماية المدنيين على نحو مناسب.

ثالثا، في الأماكن التي تم تأمينها، يجب تعجيل وتيرة جهد تثبيت الاستقرار، مع إيلاء الأولوية لمراقبة مواقع المناجم لحرمان العناصر المسلحة من الدخل، ومؤازرة ذلك الجهد بنشر شرطة مسلحة وإعادة بناء الطرق والمرافق الأساسية الإدارية.

رابعا، يجب مواصلة تعزيز المبادرات غير العسكرية الرامية إلى تشجيع من بقي من مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الفرار من الخدمة أو الاستسلام.

وأخيرا، ولكنه على نحو أهم، فإن انضباط القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية، الذي يمثل في حد ذاته بعداً حيوياً من أبعاد الحماية، يتطلب اهتماماً دائماً للتدليل على عدم قبول الإفلات من العقاب، وكفالة ذلك.

فكيف ستواجه بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه الشواغل؟ لقد وَجَّهَنَا المجلس لتركيز اهتمامنا على الحماية. وَحَدَّدْنَا بؤر الحماية. وفي العام الماضي، أطلقنا قواعد عمليات متحركة حتى نتمكن من الاستجابة بمرونة أكبر للبيئة العسكرية المتغيرة على نحو سريع. وتتواجد الوحدة العسكرية لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أكثر من ٥٠ موقعا مختلفا في جميع أنحاء مقاطعتي كيفو، وخمسة مواقع في المناطق المتأثرة بأعمال جيش الرب للمقاومة في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة في الإقليم الشرقي.

ويدرك المجلس أننا أنشأنا أفرقة مشتركة للحماية، نُشِرت في مناطق حساسة أمنيا لمساعدة الجيش والسلطات المحلية على تحليل التهديدات المحددة التي يتعرض إليها المدنيون

واستباقها والتصدي لها. وأُطْلِقَت أكثر من ٥٠ بعثة مشتركة للحماية في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وشرعنا في توسيع نطاق هذه الممارسة إلى ما بقي من مناطق عدم الاستقرار والضعف في الإقليم الشرقي. ويسترشد نشر هذه البعثات بخلية معنية بالاستجابة السريعة والإنذار المبكر تستقي المعلومات من مصادر متنوعة، بما في ذلك المجتمع المدني وشبكات المراقبة التي أنشأها الجيش على الصعيد الإقليمي. وأعتقد أننا عممنا خارطة على أعضاء المجلس تظهر توزيع جميع قواعد البعثات تلك، في جميع أنحاء مقاطعتي كيفو.

كما نستخدم تلك الآليات لرصد أداء فرادى كتائب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعند الاقتضاء، نطلب إلى القيادة العسكرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تتخذ إجراءات تصحيحية عندما نرى مشاكل تتعلق بالانضباط. وسيكون هذا أساس أي قرار قد نتخذه بشأن ضرورة سحب الدعم إذا رأينا استهتاراً صارخاً بالقانون الدولي.

وقد أعلن الرئيس كابيلا شخصيا الآن عن اتباع سياسة عدم التسامح مطلقا مع أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس جنساني، وتكافح الحكومة النهب والفساد وغيرهما من أوجه سلوك عدم الانضباط في صفوف القوات المسلحة. والقادة الخمسة الذين حدد مجلس الأمن هويتهم تمت تنحيتهم جميعاً من القيادة، وأُكِدَ لنا أنهم سيُقَدَّمُونَ إلى العدالة. وأُلْقِيَ القبض فعلا على اثنين منهم، وفُرِضَت المراقبة على منزلي اثنين آخرين أو وضعا تحت الإقامة الجبرية في كينشاسا، بينما فَرَّ الأخير. وأنشأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية محكمة عسكرية لمقاطعتي كيفو، أصدرت أكثر من ٣٠ حكماً على جنود أدينوا بارتكاب جرائم خطيرة. وأُقِيلَ قادة رفيعو المستوى من مهامهم لسوء السلوك.

وقد تم الانتهاء تقريبا من ترميم سجن ندولو العسكري في كينشاسا، وسيُمَكِّنُنَا من نقل السجناء العسكريين – المجرمين الخطيرين – من الجنوب إلى مرافق مُؤَمَّنة في كينشاسا. وتقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ذاتها، بتقديم المساعدة لإنشاء خلايا لدعم الادعاء وأفرقة تحقيق مشتركة داخل الجيش لمساعدتها على تسريع وتيرة عمل التحقيق والمقاضاة بشأن الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الاغتصاب. وتكتسي المساعدة من جانب الشركاء في هذه المبادرة أهمية حاسمة.

وأود أن أشدد على أنه لا يمكننا أن نحرز تقدماً هاماً ما لم نعمل بشأن جميع هذه المجالات بصورة متزامنة. فيمكننا أن نلقي القبض على الأشخاص ونحاكمهم، لكن إذا لم نضعهم في مرافق مُؤَمَّنة، يمكنهم الفرار والعودة إلى ما كانوا يفعلون من قبل. وهكذا، من الأهمية بمكان أن نتّبع هذا النهج المشترك بينما نحاول تناول مشكلة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولتأكيد كامل دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لسياسة عدم التسامح المطلق التي وضعها الرئيس وتعزيز تلك السياسة، أبْلَغَت الحكومة أنها ستسحب دعمها للكتائب التي تبدي استهتاراً صارخاً بالقانون الدولي.

وتشكل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أول بعثة يُصْدِر فيها قائد القوة توجيهاً محدداً إلى جميع الوحدات بشأن حماية المدنيين. وبموجب ذلك التوجيه، توفر قوات الخوذ الزرق التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الحماية من هجمات القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من العناصر المسلحة، وتقوم بدوريات على الطرق الرئيسية لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية بسلامة، بل إنها تفعل

ما يتجاوز نطاق تلك المسؤوليات. فمثلا في أيام السوق، نوفر الحراسة المسلحة للآلاف من سكان البوادي، لا سيما النساء، الذين يريدون الذهاب إلى السوق بسلامة، وبدون أن يتعرضوا للتحرش والضرائب غير القانونية من الجماعات المسلحة.

وأُدْمِجَت جميع هذه الأنشطة في استراتيجية شاملة لحماية المدنيين وَضَعَتْهَا بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمجموعة المعنية بالحماية.

غير أن جهودنا لتوفير الحماية تشكل ممارسة يومية في إدارة شح الموارد، وينبغي أن أقول، في اتخاذ اختيارات صعبة. ويعي المجلس جيدا العبء الذي تتحمله بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من حيث العتاد العسكري واللوجيستي. وهكذا، أود أن أشيد بالوحدات والأفراد المدنيين الذين يعملون على توسيع نطاق تواجد بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مناطق شديدة الصعوبة في جميع أنحاء الشرق.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، بدأت العناصر الأولى من الأفراد النظاميين الإضافيين البالغ عددهم ٣٠٠٠ جندي، الذين أَذِنَ المجلس بهم في العام الماضي، في الوصول إلى مسرح الأحداث ويجري نشرهم على نحو حَصري في الشرق، بغية زيادة توسيع قدرتنا على الحماية وتعزيزها. كما يتم نقل كتيبة أخرى من كينشاسا إلى الإقليم الشرقي لدعم العمليات ضد جيش الرب للمقاومة. وبهذا النقل، لن يبقى سوى ٥٠٠ فرد من القوات التابعة للأمم المتحدة في كامل المنطقة الغربية لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولسوء الطالع، فإن القدرة المحدودة من حيث الطائرات العمودية والطائرات الثابتة الجناحين لا تزال تشكل عائقاً لقدرتنا على نشر قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية واستدامتها بسرعة في الأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليها. ويتفاقم هذا الأمر، في رأيي، بافتقارنا إلى معلومات استخباراتية تكتيكية. و لم نحصل بعد على أي دعم في ذلك المجال، على الرغم من أن المجلس أذن به قبل عام.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتحسين الحماية وتوسيع نطاقها، فمن البديهي أنه من المستحيل حماية الجميع في كل مكان وفي كل الأوقات في مقاطعتي كيفو، اللتين تشكلان منطقة تعادل مساحة كاليفورنيا ويبلغ عدد سكانهما ١٠ ملايين نسمة. وبالتالي، يُطْرَح السؤال: هل ينبغي إيقاف عملية كيميا الثانية؟

لقد اقترح بعض المراقبين أن عمليات كيميا الثانية ينبغي تعليقها بغية منح الوقت للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لكي تعيد تنظيم صفوفها وتُحَسِن الانضباط لديها. غير أننا نعتقد أن التخفيف من الضغط الآن سيمنح الوقت للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا لتعيد تجميع قواها وتسليح نفسها. كما سيوجه رسالة غامضة إلى بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذين تعاونوا في الماضي مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وهكذا، فإن التعليق سيقوض عزم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن باب المفارقة، في رأينا، سيزيد من إضعاف الانضباط من خلال إزالة الضغط المباشر من أجل الإصلاح الذي أوجدته عملية كيميا الثانية. كما أن رواندا قد تعتبر هذا الأمر تراجعا عن التقارب الذي فتح أفقاً جديداً تماماً لمقاطعتي كيفو منذ الاتفاق مع جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما أن التعليق سيُعَسرُ على الحكومة بسط سلطة الدولة ومنع عودة الجماعات المسلحة الأخرى التي قد تستخلص أن الهجمات على المدنيين ستُجْبِرُ الحكومة على الرضوخ لمطالبها. والأهم من ذلك هو أن تعليق عملية كيميا الثانية سيُحْتَفَلُ به كانتصار للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وسيعزز العلاقات بين القيادة في الخارج والمقاتلين في الميدان، وبالتالي، انتفاء سنوات من جهود التوعية الرامية إلى إضعاف تلك العلاقات.

غير أننا نتفق على أن الضغط العسكري لا يكفي، وينبغي أن يكون جزءا من نهج متعدد الجوانب لتناول مشكلة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، يُقِّرُ بضرورة تعزيز التدابير لحماية المدنيين واتخاذ غير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على الفرار من الخدمة وإضعاف الدعم المقدم إليها من خارج جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويذكر المجلس مناشدتي سابقا البلدان التي تستضيف قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الخارج أن تتخذ الإجراءات القانونية لإبطال تأثيرهم في الصراع. ويكتسي التزام المجلس وتعاونه في هذا الصدد أهمية بالغة. فقد واصل قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الخارج شن حملة دعائية ضد عملية كيميا الثانية، لِثَنْيِ المحاربين من الرتب الدنيا وقادتهم عن الاستسلام. ويجب فرض المزيد من الضغط على القادة في المنفى لكي يغيروا موقفهم، أو يقطعوا تواصلهم مع المقاتلين في الميدان.

واقترحت بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الحكومة الكونغولية والبلدان المستضيفة لقادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في المنفى استكشاف إمكانية تجريم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. هناك أدلة دامغة على ارتكاب جرائم في مقاطعتي كيفو، وإذا حظيت هذه المبادرة بتأييد دولي ستكون أيضا مثبطا قويا للمتورطين في شبكات الاتجار غير المشروع مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

أود الآن أن أقدم تقريرا موجزا عن إدماج الجماعات المسلحة الكونغولية في الجيش الوطني. إن أعدادا متزايدة من بقايا الجماعات تنضم إلى هذه العملية. ويدفعهم إلى ذلك مزيج من الضغط العسكري والحوار. وعلى الرغم من أن عملية الإدماج الرسمية قد انتهت رسميا، ما زالت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تستقبل وتدمج الذين يسلمون أنفسهم. وفي الوقت نفسه، يسعى التسلسل الهرمي للجيش إلى تحسين شروط الخدمة للجنود المدمجين حديثا، على الرغم من أن دفع الرواتب في موعدها ما زال المشكلة الرئيسية التي تحتاج إلى حل عاجل. ونجد أنه عندما لا تدفع الرواتب في موعدها، يتردى الانضباط وتبدأ أعمال النهب وغيرها من أنواع العنف التي تتبعه، ولا سيما العنف ضد المرأة. ولذلك من الضروري للغاية حل مشكلة دفع الرواتب في موعدها.

وفي إطار برنامج تحقيق الاستقرار، يجري تشييد ثكنات لهذه القوات، بمساعدة من المملكة المتحدة وهولندا. وسيبدأ برنامج تدريبي تابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تدريب القوات المدمجة حديثا في كانون الثاني/يناير في مركزين أو ثلاثة مراكز مقررة، بدعم من أخصائيي تدريب من الجيش التتراني سينضمون للبعثة بصورة وحدة مشكّلة.

وتهدف هذه الأنشطة إلى تعزيز التكامل العسكري وتحسين الانضباط والكفاءة لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذه هي الخطوات الأولى نحو إصلاح الجيش، والتي هي في حد ذاتها مشروع طويل الأجل يتطلب

دعما دوليا كبيرا. ووافق المجلس الأعلى للدفاع على خطة لإصلاح الجيش قدمت إلى البرلمان للاستعراض. وسيناقش وزير الدفاع تنفيذها مع الشركاء الدوليين بمجرد موافقة البرلمان عليها.

استخدمت البعثة الوساطة التي يقودها الرئيسان أوباسانجو ومكابا، لمتابعة الاتفاقات المبرمة في ٢٣ آذار/مارس. وكما سبق أن أشرت، فقد ساعدنا في الإفراج عن السجناء الذين كانوا سابقا أعضاء في المؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب. ونعبئ الموارد اللازمة لجرحى الحرب ووضع برنامج لتدريب وحدات الشرطة المتكاملة. كما سنستمر في الضغط من أجل إيجاد حل لإدارة الأراضي في المناطق التي ما زالت الكوادر السابقة للمؤتمر الوطني للدفاع عن الشعب تسيطر عليها على أرض الواقع. وسنعمل مع جميع الأطراف المعنية لضمان عدم تعثر الالتزام بالاتفاقات المبرمة في ٢٣ آذار/مارس.

نظرا لضيق الوقت، لن أناقش عددا من المجالات الأخرى ذات الاهتمام ونشاط البعثة. ومع ذلك أود أن أذكر الانتخابات المحلية. فعلى الرغم من تأكيدات الحكومة بأن الانتخابات المحلية ستجرى قبل الانتخابات العامة المزمع حاليا أو المقرر عقدها في منتصف عام ٢٠١١، ما زال يتعين الإعلان عن الجدول الزمني وتواريخ تلك الانتخابات المحلية، وربما تكون أجلت مرة أخرى حتى أواخر عام ٢٠١٠. كذلك، ما زال يتعين على المجلس التشريعي سن القوانين التطبيقية اللازمة. وأبلغنا السلطات الكونغولية أننا سنكون جاهزين عندما يجهزون، لكن من الواضح أن الكرة في ملعبهم وليست معنا.

كما يشير تقرير الأمين العام إلى فصل عدد كبير من القضاة. وهناك قلق بشأن إنشاء آليات لضمان استقلالية القضاء والمساءلة، بما في ذلك المجلس الأعلى للقضاء.

إن التوترات الحالية المتعلقة بدور المجلس ووزارة العدل وندرة الموارد المالية تمثل عقبات تعترض إحراز التقدم في إنشاء قطاع عدالة فعال يكون ركيزة أساسية لإصلاح قطاع الأمن.

ومهما بلغت خطورة المشاكل المتعلقة بالمحاكم، فإن حالة السجون في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكثر أهمية. وبالمستوى الحالي للتمويل الوطني من المستحيل إحراز تقدم كبير، وهناك حاجة ماسة إلى موارد المانحين لمساعدتنا في الحفاظ على الحد الأدنى من المعايير الإنسانية المتوقعة من نظام سجون وطني.

في الختام، أود الإدلاء ببعض الملاحظات عن ولاية البعثة التي سيستعرضها هذا المجلس في نهاية العام. يورد القرار ١٨٥٦ (٢٠٠٨) ٤١ مهمة توفر لنا قدرا كبيرا من المرونة في بيئة سريعة التغير. ومع ذلك، فقد أوجدت أيضا الكثير من المطالب والتوقعات العالية التي ربما تحتاج إلى ترشيد. إن إعداد إطار استراتيجي متكامل، كما طلبت لجنة السياسات التابعة للأمين العام، يوفر لنا فرصة للتفكير في كيفية القيام بهذا.

إن إطار العمل، وهو مشروع مشترك بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، سيحدد التحديات الرئيسية التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيبين كيف يمكن للأمم المتحدة مساعدة البلد والاستجابة بطريقة متماسكة مع المراعاة التامة للأولويات التي حددتها الحكومة وتوجيهات هذا المجلس فيما يتعلق بتركيز موارد البعثة ونشرها.

يستفيد إطار العمل الاستراتيجي المتكامل من المبادرات الأخرى التي أطلقتها الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي والاستراتيجية المعنية بحماية المدنيين وبرنامج تحقيق الاستقرار في شرق البلد والنهج المتعدد الأبعاد

للتعامل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وسينظر إطار العمل في التحديات التي لا تدخل مباشرة في إطار ولاية البعثة ولكنها تقع ضمن الاهتمام المباشر لمنظومة الأمم المتحدة ككل. ومع ذلك، نتوقع أن يُبرز الإطار الاستراتيجي المسائل التي ينبغي أن تكون جزءا من استعراض ولاية البعثة. وستشمل هذه المسائل التقدم في عملية السلام وإصلاح قطاع الأمن والحماية وسيادة القانون ومنع نشوب الصراعات وحلها وتحقيق الاستقرار في شرق البلد والعملية الديمقراطية والانتخابات.

سننظر أيضا في الترتيبات الهيكلية اللازمة الممكنة لتنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي. وتماشيا مع توجيهات مجلس الأمن، نشرت البعثة بالفعل ٩٥ في المائة من موارد البعثة العسكرية في شرق البلد. وخارج المقر الرئيسي للبعثة، يوجد أيضا في المناطق الشرقية ما يقرب من ٩٠ في المائة من الموظفين المدنيين الدوليين الذين اختيروا من جميع الأقسام الفنية. وأجرينا استعراضا لعمليات الأمم المتحدة الجارية في المقاطعات الغربية وحددنا مجالات المسؤولية التي يمكن تحويلها تدريجيا إلى فريق الأمم المتحدة القطري مع الحد الأدنى من الدعم المستمر من البعثة.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وافق المجلس على زيادة قدرة البعثة وهي قيد النشر. وعلى افتراض نجاح عملية زيادة القدرة والانتهاء من العمليات العسكرية الرئيسية ضد الجماعات المسلحة الأجنبية عام ٢٠١٠، حينها يمكن للبعثة البدء في سحب تدريجي للقوات بوتيرة تتفق مع الحالة الأمنية على أرض الواقع. وإذا رغب المجلس، سيتيح هذا الأمر المجال أمام الأمم المتحدة لإعادة تخصيص موارد إضافية، في إطار ميزانية متناقصة عموما، ويحيلها إلى برنامج مكثف لإصلاح قطاع الأمن، وبشكل أعم، تعزيز سيادة القانون تمهيدا لإنهاء وجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في تقرير الأمين العام المقبل إلى المجلس، سنقدم العناصر الرئيسية لإطار استراتيجي متكامل، كإسهام في استعراض المجلس لولاية البعثة واحتمال إعادة تشكيل هيكلها.

أود أن أضيف أن البعثة، في جميع أنشطتها، تعمل عن كثب مع السلطات الكونغولية على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات. كما نعمل مع المبعوثين الخاصين للأمين العام، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وممثلي فرادى الدول الأعضاء. ونقدر بشكل خاص إسهام الاتحاد الأوروبي في إصلاح القطاع الأمني وبعثات الشرطة لإصلاح قطاع الأمن، وكذلك الدعم المقدم من عدد من الدول الأعضاء لاستراتيجية الأمم المتحدة لدعم الأمن والاستقرار في شرق البلد.

(تكلم بالفرنسية)

في تشرين الثاني/نوفمبر سيكون قد مضى على وجود البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ١٠ سنوات. لقد بدأت كبعثة مراقبين صغيرة وتوسعت لتصبح أكبر بعثة للأمم المتحدة في العالم. وعلى مدى العقد، أشرفت على وقف إطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية وحققت استقرار الوضع الأمني وكانت برفقة الكونغوليين في حوارهم فيما بينهم وفي نقل الجماعات المسلحة وتسريح أفرادها في كيفو وأماكن أخرى، ويسرت إجراء أول انتخابات حرة وشفافة منذ ٤٠ عاما، وساعدت الحكومة على إدارة الأزمة في كييفو ومحاربة القوات المسلحة.

نحن فخورون بالعمل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملية تحقيق السلام فيها، التي شهدت العديد من التقلبات والتطورات، ولكن ما زال يتعين تحقيق بعض الأهداف الأساسية المنصوص عليها في اتفاق صن سيتي التي تدعم وجود البعثة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشمل

هـذه الأهـداف تـدريب جـيش جمهـوري يتمتـع بالمهنيـة واستعادة سلطة الدولة على كامل التراب الوطني والمصالحة وإعـادة إعمـار الـبلاد بـصورة فعالـة. وأعتقـد أنـه يجـب الاسـتمرار في الاضـطلاع في وقـت واحـد بمهمـتي تحقيـق الاسـتقرار والتهدئـة بـدعم مـن البعثـة والـدعم المـادي والدبلوماسي من مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دوس على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إليك (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنـسية): أود أن أؤكـد لكـم، سـيدي الـرئيس، بـأنني سـأوجز. أود، بـادئ ذي بـدء، أن أعـرب لكـم عـن سعادتي بـأن أراكـم، سيدي، تتولـون رئاسـة المجلـس خـلال شهر أكتوبر هذا. وأغتنم أيضاً هذه الفرصة لأضم صوتي إلى التهنئة الجماعية الموجهة إلى وفد الولايات المتحدة التي تولت رئاسة المجلس الشهر الماضي. وأخيراً، أنوه بأهمية تقرير الأمين العام التاسع والعشرين بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2009/472) وأشكره عليه. وأثني أيضاً على التقديم والإحاطة الذين قدمهما ممثله الخاص.

سأقـصر تعليقـاتي علـى جـانبين مهمـين بالنـسبة لجمهوريـة الكونغـو الديمقراطيـة، أولهمـا يتعلـق ببعثـة الأمـم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لكل شيء بداية ونهاية. فنحن البشر نولد ثم نموت. تلك هي مشيئة الله وقانون الطبيعة، لكن المهم هو أن ننجح في الحياة. لذلك فإن من واجب بعثة الأمم المتحدة أن تنجح في الكونغو. ويجب أن تتذكر أجيالنا المقبلة هذه البعثة باعتبار أنها كانت، في لحظة معينة في التاريخ، أكبر عملية لحفظ السلام على الإطلاق تنفذها الأمم المتحدة، وأنه بنشر هذه البعثة صار ممكناً وضع نهاية لأول حرب عالمية أفريقية، وأن البعثة أشرفت بنجاح على عملية مطولة لفض الاشتباك، وأدارت عملية انتقال سياسي صعبة، وساعدت في تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية، وأخيراً، وضعت الأسس لتجديد جمهورية الكونغو الديمقراطية. يعني ذلك أنه لكي يكون نجاح البعثة كاملاً، فإن عليها أن تحقق النجاح أيضاً في المغادرة.

نحن ممتنون لتفضل المجتمع الدولي بالموافقة على طلب الأمين العام زيادة قوام وحدتي الجيش والشرطة في البعثة مؤقتاً، وإن جاءت الموافقة متأخرة عاماً. لقد كان ذلك مهماً من أجل تعزيز قدرات البعثة، واضطلاعها بحماية السكان المدنيين الكونغوليين حماية حقيقية، ولكي تصبح أكثر التزاماً مما هي عليه حالياً بأن تحارب، جنباً إلى جنب مع الجيش الكونغولي، بقايا المجموعات المسلحة التي لا تزال أعدادها كبيرة في الجزء الشرقي من بلدي. من الضروري، لكي يصبح السلام حقيقة ماثلة، الحد من قدرة هذه المجموعات على التسبب في الأذى، بل حتى القضاء تماماً على هذه القدرة. فإعادة السلام، التي يتطلع إليها الشعب الكونغولي، سوف تهيء الجو الصحي والهادئ للنقاش حول مستقبل وجود الأمم المتحدة في الكونغو.

وهنا أود أن أكون واضحاً. لا يرغب الشعب الكونغولي في انسحاب متعجّل لبعثة الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، لا يريد الشعب الكونغولي أن تبقى البعثة إلى الأبد. لذلك فإن من واجب بلدي أن يتخذ مع المجلس القرارات الاستراتيجية المتعددة الأبعاد - بما في ذلك التدابير العسكرية وغير العسكرية - الهادفة، ضمن أشياء أخرى، إلى تمكين الحكومة الكونغولية من الاضطلاع الكامل بالأمن، وبسط سلطة الدولة على سائر التراب الوطني، وتطبيق الحكم الرشيد، وتعزيز حكم القانون، وتنمية البلد اقتصادياً.

ولتحقيق ذلك، يتعين أن نعمل معا، سواء في مقر الأمم المتحدة أو في الميدان، ليس فقط من أجل تحديد المعايير

اللازمة لوضع جدول زمني لفك ارتباط قوات الأمم المتحدة بالتزامن مع تكوين الجيش الكونغولي، بل أيضا، وبطريقة أكثر عمومية، من أجل رسم خارطة طريق توضح الانتقال من عملية لحفظ السلام إلى عملية لبناء السلام، أي عملية لتعزيز الاستقرار في منطقة يمكن أن تتجاوز حدود الكونغو. وفي هذا الصدد، تبادلت بالفعل بعض الرسائل مع الأمانة العامة بخصوص إنشاء مكتب للأمم المتحدة معني بوسط أفريقيا. وبعد إنشاء هذا المكتب، فإن المنطق البسيط يستلزم أن يكون مقر هذا المكتب في البلد الذي يرمز إلى وسط أفريقيا، وعاصمته كنشاسا.

النقطة الثانية، هي العنف الجنسي، وهو موضوع له مكان خاص في نفسي. ففي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، سبق أنْ خاطبت مجلس الأمن، بوصفي مستشاراً بالسفارة آنذاك بشأن أثر فيروس ومرض الإيدز على السلم والأمن في أفريقيا. (S/PV.4087 (Resumption 1)). واغتنمت تلك الفرصة لألفت انتباه المجلس إلى المعاملة المذلة وغير الإنسانية، وأعمال العنف، التي يعاني منها أرباب العائلات في الكونغو، ومعظمهم من ضحايا الحرب من الرجال. كما لفتُ انتباه المجتمع الدولي إلى الثمن الغالي الذي يدفعه النساء والأطفال، خاصة صغار الفتيات في المحافظات الشرقية، الذين يقعون ضحية الاغتصاب المنظم من قبل المحتلين، وأشرتُ إلى استخدام جنود مصابين بفيروس الإيدز. وحتى اليوم، يصل معدل تفشي الإيدز في محافظة أورينتال في الشرق، وفي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، أربعة أضعاف المتوسط الوطني.

وما زلت مقتنعاً بأنه لو تفضل المجلس، في ذلك الوقت، بتحمل مسؤولياته لما تفشى فيروس العنف الجنسي هذا الذي ورثته جمهورية الكونغو الديمقراطية. وما كان لهذا الفيروس أن يلوث، إلى هذا الحد، المجموعات المسلحة المختلفة، والقوات المسلحة الكونغولية، ووحدات حفظ السلام. ولا أحس بالفخر، ولا أتشرف بأن أجد نفسي، بعد مرور عشر سنوات، أمام المجلس أتناول نفس المسألة، واستمر في الإبلاغ عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، خاصة العنف ضد النساء والأطفال.

ومع مرور الوقت، سوف يستطيع معظم الذين ارتكبوا فظائع في بداية الأعمال العدائية التسلل من فتحات شبكة العدالة. ذلك، بالرغم من أن رؤساءهم والعقول المدبرة التي تقف وراءهم أشخاص معروفون. ومن المهم تقديم أولئك الجنود وغيرهم ممن اهموا بجرائم عنف جنسي إلى العدالة، كل في بلده. وفي الحقيقة، يمكن اقتراح آلية، وتطويرها، من أجل تطبيق العدالة الدولية تطبيقاً صحيحاً.

وفيما يتعلق بالأعمال التي قامت بها حكومتي، فقد سمع كل أعضاء المجلس رئيسَ وفدي، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين، وهو يؤكد:

> ”إن العنف الجنسي الذي اُرتكب ضد النساء والبنات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية هو، في رأينا، أفظع الجرائم التي عرفتها الإنسانية في القرن الحادي والعشرين وأكثرها مدعاة للخجل“. (انظر A/64/PV.11)

وأكد وزير الشؤون الخارجية للدول الأعضاء عزم فخامة الرئيس جوزيف كابيلا كابانغي على وضع نهاية لإفلات مرتكبي هذه الأعمال المشينة من العقاب. كما أبلغَ الدول الأعضاء بأن عدداً من الضباط في القوات المسلحة الكونغولية، وعدداً كبيراً آخر من المدنيين، الذين ارتكبوا هذه الجرائم البغيضة، قد مثلوا أمام المحاكم الوطنية.

وعلى المجتمع الدولي الممثَّل في الكونغو أن يثبت أنه فوق اللوم، إذ إن سلوكه في بعض الأحيان تشوبه بعض الثغرات. وعلى سبيل المثال، يمكنني أن أستشهد بعدد لا يحصى من حالات الجرائم الجنسية التي ارتكبها بعضٌ من أصحاب الخوذ الزُرق في ليلة ٣١ تموز/يوليه-١ آب/

أغسطس بمطار أنجيلي الدولي. وفي وقت لا ينكر أي طرف من الأطراف المتورطة ارتكاب عمل اعتبره أنا من الأعمال النكراء، ارتأى المتحدث باسم بعثة الأمم المتحدة في الكونغو أن من حقه الإعلان عن عدم وجود أدلة كافية للاستمرار في التحقيق بشأن الشكوى التي تقدمت بها امرأة في الثامنة عشرة من العمر تقول فيها إنها تعرضت للاغتصاب الجماعي من قبل إحدى العصابات.

فلو أن قرار عدم الاستمرار في التحقيق في التهم قد صدر عن القضاء الكونغولي لما كنت لأعلق عليه. لكن، بوصفي مواطناً كنغولياً، أعتقد أن لي الحق في معرفة كيف تم التوصل إلى هذا الاستنتاج. أما إذا كان القرار صادراً عن الأمم المتحدة – على الأرجح بمقتضى بعض الترتيبات – فإن ذلك سيكون أمراً مؤسفاً، ينبغي أن يتصدى له مجلس الأمن. وفي هذه القضية بالذات، وبغض النظر عن كون الاغتصاب الجماعي قد وقع فعلاً أم لا، ومع افتراض أن أفراد الخوذ الزرقاء التابعين للأمم المتحدة كانوا يتعاملون افتراضاً مع امرأة كانت تعبر الطريق، فإن السؤال هو هل يحق لأفراد الخوذ الزرقاء التابعين للأمم المتحدة أن يحولوا مطار أنجيلي الدولي إلى فراش لممارسة الجنس، وبدون أي توبيخ أو عقوبة؟ إنه لأمر يثير الذهول. وأتساءل: ماذا حدث لسياسة عدم التسامح المطلق المعلنة عام ٢٠٠٥؟

فيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي، من المهم أن نشترك جميعاً في إرسال الرسالة الصحيحة. وربما يكون إنشاء منصب لممثل خاص للأمين العام معني بالعنف الجنسي في أثناء الصراعات المسلحة رداً كافياً. لكن، لكي أكون صريحاً وواضحاً، يجب عليَّ أن أقول إنه سيكون من الصعب على الناس أن يفهموا لماذا لا تعين امرأة لهذا المنصب، لا سيما امرأة تنتمي إلى المنطقة التي تأثرت بطاعون العنف الجنسي.

وأخيرا، سأكون مقصرا، بعد ما قاله الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، السير جون ساورز – الذي تؤسفني مغادرته – إن لم أعترف بجهود كل أولئك النساء والرجال الذين شعروا تماما بمعاناة المرأة الكونغولية التي تجل عن الوصف والأعباء التي تثقل كاهلها. وأود أن أضيف إلى قائمة الذين ذكرهم الممثل البريطاني الدائم في ٣٠ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.6195)، دبلوماسيٍّ بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة ولا سيما الفريق غير الرسمي، الاتحاد من أجل نساء كل الدول، الذي كانت جهوده حاسمة في كفالة عدم نسيان محنة المرأة الكونغولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.